

ليطلقهم "حزب الله" اذا كان المسؤول"

هيومان رايتس " طالبت بالتحقيق في خطف ٢٠ جنوبياً"

حضت منظمة "مراقبة حقوق الانسان" (هيومان رايتس واتش)، ومقرها في نيويورك، الحكومة اللبنانية على "التنديد بالخطف العلني الذي تعرض له ٢٠ مواطناً لبنانياً في منازلهم في بلدة عيترون الجنوبية ليل ٦ حزيران الجاري و٧ منه، على يد اشخاص عرفوا انفسهم بانهم عناصر من "حزب الله". ودعتها الى التحقيق في المسألة.

واكد المدير التنفيذي لقسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة هاني ميغالي "ان العدالة الخاصة ليست مقبولة في مجتمع حضاري، واذا كان "حزب الله" مسؤولاً فعلياً عن عمليات الخطف، فعليه ان يطلق الضحايا فوراً". وقال: "يجب الا يعيش المواطنون في جنوب لبنان في خوف من اي مجموعة تطبق القوانين بنفسها".

وأفادت المنظمة في تقرير أمس "ان خمسة رجال على الاقل من المخطوفين نقلوا الى مركز اعتقال سري، حيث عصبت عيونهم وتم التحقيق معهم. وهؤلاء الخمسة اطلقوا، بعدما احتجزوا اكثر من اسبوع. ولم تتمكن عائلات بقية المخطوفين من الحصول على معلومات عن اماكن احتجاز ابنائهم. وعلمنا ان شقيق احد المخطوفين يطلبه "حزب الله"، ويخشى العودة الى بلده".

واشارت الى "ان التحقيقات ركزت احياناً على السيرة الشخصية للمخطوفين، وخصوصاً في ما يتعلق بطبيعة علاقاتهم بضباط قدامى في "جيش لبنان الجنوبي". ولفتت ايضاً الى "ان الخاطفين اتخذوا تدابير في قضية واحدة على الاقل لكتم اي معلومات عن اسباب الخطف"، ناقلة عن احد المخطوفين الذين اطلقوا "انهم طلبوا منا بتهديب عدم ذكر اي شيء لأحد عن مضمون التحقيق".

وتوقفت المنظمة عند آراء لسكان في البلدة "رجحوا ان يكون سبب الخطف مرتكزا على ملفات مخابراتية خلفها "الجنوبي" في عيترون بعد الانسحاب الاسرائيلي. وروى احد الذين اطلقوا انه أخضع للتحقيق ثلاث مرات، معصوب العينين، وبدا ان مستجوبه كان يتكلم وي طرح اسئلة استناداً الى معلومات كان يقرأها في ملف (...)."

كذلك، عرضت في تقريرها روايات خطف محمد وحسين خريزات (٣٥ عاماً) وشوقي شيخ حسين (٢٥ عاماً) الذين لا يزالون